

شرح  
على متن ايساغوجي  
تسليف

قدوة اهل التحقيق \* الخطيب المصقع المنطيق \* عمدة اهل  
الرواية \* وجهة اولي الدراية \* معتمد الحكماء في النقض  
والابرام \* استاذ العلماء الاعلام \* علامة الانام \* جامع  
اشتات المعقول والمنقول \* الراسخ القدم في  
فنون الفروع والاصول \* شيخ الاسلام  
الشيخ محمد بيرم الثالث تغمده  
الله برحمته \* واسكنه

فسيح جنته  
آمين

طبع

في مطبعة الدولة التونسية المحروسة

سنة ١٢٨٩



بسم الله الرحمن الرحيم \*

الحمد لوليه \* والصلاة على صفيه \* اما بعد فهذا قول شارح  
للارسالة لابهرية امليته بسؤال بعض الاعزة ليكون لتصور الفن اساسا \*  
وللتصديق بنتائج حجة وقياسا \* عدلت فيه عن بعض ما للاطارين مع  
اطلاعي عليه \* وقصدت خلافة لسر يتتضيه \* فليعمل الفكر قاصده \*  
تتجل لديه مقاصده \* اعلم ان المنطق لما كان قانونا عاصما عن الخطا في  
اكتساب المجهولات التصورية والتصديقية من معلوماتها المبحوث عنها  
فيه من تلك الجهة انحصر المقصود منه في اربعة مباحث هي الكليات  
الخمس والقول الشارح والقضايا والقياس وفيها انحصر المتصود من  
سائر كتبه ايضا وما يذكر زائدا عليها فهو من لواحقها ومستتبعاتها  
ووجه الحصر ان المبحوث عنه اما مقدمة الموصل لاول او مقصده  
واما مقدمة الموصل الثاني او مقصده لاول الكليات الخمس والثاني  
القول الشارح والثالث القضايا والرابع القياس وهو المطلب الاقصى



مطلب  
الكليات  
الخمس

وعليه منع ظاهر يدفعه لاستقراء وهذه المباحث مدونة في سائر كتب الفن على هذا الترتيب المرعي فيه سبق التصور على التصديق والوسيلة على المقصد ومن تضاعف هذا البيان حصل تعريف العلم بذلك القانون وان موضوعه تلك المعلومات وغايته العصمة المذكورة وهي اجزاء مقدمة الشروع فيه على كمال بصيرة وبه ظهر وجه افتتاح الرسالة بمباحث « ايساغوجي » اي الكليات الخمس باليونانية ولما كانت اقسامها للكلي القسم من المفرد القسم من الدال قدم مباحث التقسيم ليزداد الطالب بسطة في علمه فقال « اللفظ الدال بالوضع » وهو ما وضع لمعنى فلم يدخل غير اللفظ وخرج غير الدال منه والدال بالطبع والعقل وخص هذا القسم دون غيره لانضباطه وإلا فالاقسام ستة اذ الدال اما لفظ او غيره ودلالة كل اما وضعية او عقلية او طبيعية فالتقسيم له بتوسط الوضع ثلاث دلالات « يدل على تمام ما وضع » هو « له بالمطابقة » اي الموافقة من طابق النعل مثله اذا توافقا « و » يدل « على جزئه » اي جزء ما وضع له في ضمن دلالة على الكل « بالتضمن » لكون الجزء في ضمن الكل وانما قيد به اذ دلالة عليه استقلاله لاستعماله فيه مجازا مطابقة لانطباق تعريفها عليه لانه حينئذ تمام ما وضع له بالوضع النوعي الذي هو وضع المجازات وهذا « ان كان له جزء » وإلا وجدت المطابقة بلا تضمن « و » يدل « على ما يلزمه في الذهن » ولا عبرة بالخارج وان وجد اذ مسائل الفن ذهنية « بالالتزام » لالتزام المعنى اي استلزامه له وفي قولنا بتوسط الوضع ايماء الى كون الدلالات الثلاث وضعية وهو رأي الكل في المطابقة والجل في الاخيرتين وقيل هما عقليتان نظرا لما فيهما من تصرف عقلي هو انتقال الذهن من الكل الى جزئه او من الملزوم الى لازمه وقيل التضمن وضعية لدخول الجزء فيما وضع له لا لالتزامية لخروج المعنى الالتزام عما وضع له وبما ذكرنا اخذا من كلامهم يظهر ان سن اقتصر في حكاية الخلاف على ما عدا الاخير من اقواله فقد قصر إلا ان يكون تنبيهها على ضعفه ولم يظهر وجهه بعد وكان على المصنف ان يزيد ان كان له لازم



على حد ما قبله حتى تتم الإشارة الى انفكاك المطابقة عن هذه ايضا بوجودها بدونها عند انتفاء اللازم الذهني اذ المراد كما صرحوا به ما يكفي تصور ملازمه في انتقال الذهن اليه وجزمه باللزوم بينهما وهذا اللازم غير لازم فظهر وجه الانفكاك ولا يستلزم كل من التضمن والالتزام الاخر لجواز ان يكون للمعنى جزء ولا لازم له كما ذكرنا او لازم ولا جزء له نعم هما يستلزمان المطابقة اذ لا يتصور انتقال الذهن الى الجزء في ضمن الكل ولا الى اللازم من الملزوم بدونها كما هو ظاهر وذلك « كالانسان » له تلك الدلالات الثلاث « فانه يدل على « مجموع « الحيوان الناطق بالمطابقة » لانه تمام ما وضع له « و » يدل « على احدهما » اي الحيوان والناطق في ضمن المجموع « بالتضمن وعلى قبول « صفة « العلم وصنعة الكتابة بالالتزام » واولا ان الاعتراض بعدم مطابقة المثال لا يرضاه المحصل اذ هو جزئي يوقى به للايضاح فيكفيه الفرض لاستقرار الاعتراض بان مثاله غير مطابق لما علمت من اللازم « ثم اللفظ » اشار بشم الى تراخي مرتبة هذا التقسيم عما قبله لاختذه الدلالة في قسميه فوجب تقديم الاول عليه لرجعه الى الدلالة « اما مفرد » قدمه على قسميه لتقدمه طبعيا ولانه المقسم الى الكليات « وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه » بان لا يكون له جزء كقوله او يكون له جزء لا لمعناه كالنقطة او له جزء ولمعناه ايضا إلا ان جزءه لا دلالة له كالانسان وسن زاد ما له جزء ولمعناه ايضا إلا انه لا يدل عليه بل على معنى خارج كعباد الله علما لانسان وما له جزء ولمعناه ايضا دال عليه دلالة غير مرادة كالحيوان الناطق علما لمن ذكر فهو ناظر لما قبل العلمية وفي نظره نظر لانه انما يكون مفردا بعدها وهو حينئذ كزيد علما لا دلالة لجزئه اصلا « واما مولف » اي مركب « وهو الذي لا يكون كذلك » بان يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه « كرامي الحجارة » غير علم « والمفرد » بالنظر الى معناه « اما كلي » قدمه لانه المقسم لما ذكر « وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه » مع قطع النظر عن الخارج « من وقوع الشركة فيه » بين كثيرين



بحيث يصح حمله اي الاخبار به عن كل فرد منها « كالانسان » فان  
مفهومه الذي هو الحيوان الناطق لا يمنع نفس بصورة ذلك « واما جزئي  
وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه ذلك » اي وقوع الشركة فيه « كزيد »  
علما على ذات مشخصة ولا عبرة بعراض الاشتراك اللفظي لانه بالنظر لكل وضع  
مقصود على سن علق عليه « والكلي » المعهود مما تقدم منقسم الى الخمس  
لانه « اما ذاتي » وعرفه بانه « هو الذي يدخل في حقيقة جزئياته »  
اي افراده « كالانسان » فانه داخل فيها لتركيبه من الحيوان والناطق  
والفرس لتركيبه من الحيوان والصاهل « واما عرضي وهو الذي يخالفه » اي  
لا يدخل فيها « كالمضاحك بالنسبة الى الانسان » لما عرفت من جزئية  
فالمضاحك خارج عنه وعليه فالنوع المعبر عنه في بعض شروح الكتاب بالمباهية  
كالانسان عرضي لانه غير داخل في حقيقة افراده بل هو تمامها وهو احد  
اقوال فيه وقيل ذاتي بناء على تفسير الذاتي بما ليس بخارج عن حقيقة  
افراده سواء كان تمامها او داخلا فيها وتفسير العرضي بالخارج عنها وعليه  
جرى المصنف في قوله لاقي والذاتي الخ حيث قسمه الى ثلاثة ثلثها  
النوع وقيل واسطة بناء على ان الذاتي الداخل والعرضي الخارج فما كان  
تماما وهو النوع واسطة بينهما ولا نزاع في ذاتية الجنس والفصل وعرضية  
الخاصة والعرض العام وبه علم حال الكليات في الذاتية والعرضية وفاقا  
وخلافا « والذاتي » منقسم الى ثلاثة جنس وفصل ونوع وادراج النوع هاهنا  
في الذاتي على خلاف ما مر من كونه عرضيا مبني على ما علمت من الخلاف  
وكان الوجه في عدم جريه على نهج واحد لايماء الى الخلاف وتكاي قوله  
وبه يزول التحير هاهنا ووجه الضبط ان الذاتي « اما مقول » اي محمول  
على المسؤل عنه بمعنى مخبر به عنه « في جواب » السؤال عنه « بما هو »  
ومعنى السؤال عنه بذلك طلب الكشف عن تمام حقيقته فلا يطابقه إلا  
الجواب بتمامها وتحقيقه ان السؤال اصطلاحا اما بكلمة ما او بكلمة اي  
والفرق ان كلمة ما يسأل بها عن تمام الحقيقة المختصة بالشئ او المشتركة



بينه وبين غيره فاذا سئل عن الانسان بما هو فمعناه طلب الكشف عن  
تمام حقيقته المختصة فلا يجاب إلا بمجموع الحيوان والناطق لانه التمام  
دون احدهما واذا سئل عنه وعن الفرس بما هما فمعناه طلب الكشف عن  
الحقيقة المشتركة بينهما التي ليس وراوها إلا الافتراق فلا يجاب إلا بالحيوان  
الذي هو التمام دون الجسم مثلا واما كلمة اي فيسال بها عن المميز ذاتيا  
كان وهو الفصل او عرضيا وهو الخاصة وعلى السائل ان اراد خصوص احدهما  
التبسيه عليه كان يقول اي شيء هو في ذاته او عرضه اي ما يميزه تمييزا  
ذاتيا او عرضيا فالمعتبر في اول الاقسام الثلاثة للذاتي الذي هو الجنس كما  
سياق ان يكون مقولا في جواب ما هو لكن « بحسب الشركة » بحيث لا  
يصح الجواب به إلا في مقام الشركة « المحضة » لانه حينئذ يكون تمام  
الحقيقة فيصالح الجواب به عن السؤال بما ولا يصلح للجواب بحسب الخصوصية  
ايضا لانه حينئذ ليس تماما واحترز بقيد المحضة عن النوع الصالح للجواب  
ما هو بحسب الشركة تارة والخصوصية اخرى ثم مثل للاول المبحوث عنه  
بقوله « كالحیوان بالنسبة الى » انواعه « كالانسان والفرس » لانه اذا سئل  
عنهما بما هما كان الجواب الحيوان لانه تمام حقيقتهما المشتركة واذا سئل  
عن احدهما لم يصلح جوابا لكونه ليس تماما فتد صلح للجواب بحسب  
الشركة المحضة دون الخصوصية ايضا « وهو » اي المقول المذكور « الجنس  
ويرسم » اي يعرف « بانه كلي » يشمل الكليات « مقول على كثيرين »  
كاشف للكلي اذ شانه ذلك اتى به للتوصل الى « مختلفين بالحقائق » المخرج  
للنوع المقول على متفقين كما سياق « في جواب » مخرج للعرض العام اذ  
لا يقال في جواب اصلا « ما هو » مخرج للفصل والخاصة لمقوليتهما في جواب  
اي شيء هو في ذاته او عرضه « واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة  
والخصوصية معا » مقابل قوله اما مقول الخ وحاصل هذا القسم انه صالح  
لجواب ما هو في المقامين معا « كالانسان بالنسبة الى » افراده « زيد وعمرو »  
فاذا قيل ما زيد وعمرو اي ما تمام الحقيقة المشتركة بينهما كان الانسان



جوابا واذا سئل عن الحقيقة المختصة باحدهما كان الجواب الجواب « وهو »  
المقول المذكور « النوع ويرسم بانه كلي » دخلت فيه الكليات « مقول على  
كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة » لاتحادهم فيها وهو مخرج للجنس  
كما مر « في جواب ما هو » مخرج للثلاثة الباقية على نحو ما سلف على  
ان العرض العام يخرج الجنس « واما غير مقول في جواب ما هو »  
مقابل قوله اما مقول في جواب ما هو « بل مقول في جواب اي شيء هو »  
وهو على قسمين الفصل والخاصة اما الثانية فتاتي واما الاولى فهو « المقول  
في جواب اي شيء هو في ذاته » الذي هو سوال عن المميز الذاتي « و » هذا  
النسم « هو الذي يميز الشيء » المستول عنه « عما يشاركه في الجنس كالناطق  
بالنسبة الى الانسان » فانه مميز له عن سائر الحيوانات المشاركة له في جنسه  
الحيوان « ويرسم » الفصل « بانه كلي » دخلت فيه الكليات « يقال على  
الشيء » المستول عنه « في جواب » مخرج للعرض العام لما مر « اي شيء هو »  
مخرج للجنس والنوع لمقايتهما في جواب ما كما تقدم « في ذاته » مخرج  
للخاصة لانها وان قيلت في جواب اي شيء هو لكن في عرضه لا في ذاته  
لكونها مميزة عرضيا « واما العرضي » شروع في تقسيم الخارج عن الحقيقة الى  
اربعة اقسام لان العرض المنسوب اليه اما لازم او مفارق وكل اما خاصة ان  
خص او عرض عام ان عم واليه الاشارة بقوله « فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية »  
اي الحقيقة « وهو العرض اللازم » كالصاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان  
« او لا يمتنع انفكاكه » عنها « وهو العرض المفارق » كالصاحك بالفعل  
بالنسبة اليه « وكل منهما » اي من اللازم والمفارق « اما ان يختص بحقيقة  
واحدة كالصاحك بالقوة والفعل « بالنسبة » للانسان « فبالقوة لازم وبالفعل  
مفارق » وترسم « الخاصة » بانها كلية « دخلت الكليات » يقال على ما  
تحت حقيقة واحدة « من الافراد » فقط « مخرج للجنس فانه اذا قيل  
على ما تحت حقائق فقد قيل على ما تحت حقيقة لكن لا فقط بل منضمما  
الى غيره وبه ظهر وجه الحاجة اليه خلافا لمن نفاه « قولا عرضيا » مخرج



للفصل والنوع لما مر من ان قولهما ذاتي واخراج النوع به بناءً على ذاتيته  
 « واما ان يعم » كل من العرض اللازم والمفارق « حقائق فوق واحدة »  
 في العدول عن مختلفة الى ما قال ايماء الى مصطلح الفن من اطلاق الجمع  
 على ما فوق الواحد وهو مقابل قوله اما ان يختص « وهو العرض العام كالتنفس  
 بالقوة والفعل » بالنسبة « للانسان وغيره من الحيوانات » فانه بالقوة لازم  
 لهما وبالفعل مفارق وعلى التقديرين فهو غير مختص بواحدة منها « ويرسم  
 بانه كلي » شمل الكليات « يقال على ما تحت حقائق مختلفة » مخرج  
 للفصل والخاصة لانهما لا يقالان إلا على ما تحت حقيقة واحدة « قولاً  
 عرضياً » مخرج للجنس لان قوله ذاتي ولما فرغ من مقدمة الموصل الى  
 التصور اخذ في بيانه فقال « القول الشارح » اي هذا مبحثه ومعنى الترجمة  
 المركب الكاشف عن الحقيقة اذ القول هو المركب باصطلاحهم والشارح الكاشف  
 ولو في الجملة وهو ثابت لجميع الاقسام لانيته فسقط ما قيل الكاشف انما  
 هو الحد التام فلا تشمل الترجمة بقية الاقسام من غير حاجة الى ما تكلفوه من  
 انه من قبيل الزيادة على الترجمة ولا عيب فيها انما العيب النقص عنها وحاصل  
 ما في المقام اربعة اقسام لان المعروف اما حد او رسم وكل اما تام او ناقص  
 « الحد » لغة المنع والتام منه في الاصطلاح « قول » اي مركب « دال على ماهية  
 الشيء » المعروف اي حقيقته « و » انما حملناه على خصوص التام لانه « هو  
 الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القرييين كالحيوان الناطق بالنسبة  
 الى الانسان » بخلاف الناقص كما ستعرفه ويدل عليه قوله « وهو » اي  
 المعروف بما ذكر « الحد التام » اما كونه حدا فلمعه دخول غير المعروف واما  
 تمامه فلاشتماله على كل ذاتياته اعني جنسه وفصله القرييين وفي هذا التفات  
 الى تقسيم كل من الجنس والفصل الى قريب وبعيد ومن الموجز في تادية  
 الفرق ان قريب الجنس ما تحته نوع وبعيدة ما تحته جنس وسن عرفهما  
 تيسرت له معرفة الفصلين لان فصل الشيء مميزة الذاتى عما شاركه في جنسه  
 فان ميز عن المشارك في القريب فقريب وإلا فبعيد وثاني الاقسام « الحد »

مطلب  
 القول  
 الشارح



وقد مر سر تسميته حدا ووجه تسميته « بالناقص » انه لم يوت فيه  
 بجميع الذاتيات ولذا قال في تعريفه « وهو الذي يتركب من جنس الشيء  
 البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة للانسان » وفي هذا التعريف  
 اقتصار على المتفق عليه وذهب الجمهور الى جواز الفصل وحده كقولنا في  
 حد الانسان هو الناطق وذهب غيرهم الى عدم افادته « و » ثالث الاقسام  
 « الرسم التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء « القريب » وخواصه  
 اللازمة » قيد بها لان المفارقة كالصاحك بالفعل لا تصلح للتعريف لكونها  
 اخص من المعروف فالتعريف بها غير جامع « كالحيوان الصاحك » بالقوة « في  
 تعريف الانسان » اما كونه رسما فلانه لغته لا اثر وهذا تعريف الشيء باثرة  
 اذ خاصة الشيء اثر من اثاره لا ذاتية له واما كونه تاما فلمشايبته الحد التام  
 من حيث ذكر فيه الجنس القريب وشيء مختص اعني الفصل في الحد التام  
 والخاصة هنا « و » رابعها « الرسم الناقص وهو الذي يتركب من عرضيات »  
 اي امور خارجة عن الحقيقة « مختص بجملة » اي مجموعها لا جميعها  
 « بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان ماش على قدميه عريض الاظفار  
 بادي البشرة مستقيم القامة » كل من هذه المذكورات غير مختص لوجودها في  
 الطائر والجمل والنملة والمختص « صاحك بالطبع » اما كونه رسما فلما مر  
 واما نقصه فلعدم ذكر جميع اجزاء الرسم التام فيه ثم اخذ في مقدمات القياس  
 فقال « القضايا » جمع قضية وهي والخبر متحدان ذاتا لا اعتبارا لان المركب  
 التام من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتمال الصدق  
 والكذب خبر وكلام البعض هنا يوهم عدم الفرق « القضية » واحدة القضايا  
 « قول » اي مركب دخل فيه سائر الاقوال « يصح ان يقال لقائله انه صادق  
 فيه او كاذب » واوجز منه يحتمل الصدق والكذب فمن اثاره على نحو  
 ما هنا فلمحض الاختصار وما قيل لان اعتبار الصدق والكذب اللذين هما  
 صفتان للقضية في تعريفها اولى من اعتبار الصادق والكاذب فلا ينبغي لان  
 الذي جعل صفة لها ليس هو صادق وكاذب مطلقا بل كونه يقال لقائله انه

مطلب

الحد

الناقص

مطلب

الرسم

التام

مطلب

الرسم

الناقص

مطلب

القضايا



صادق فيه او كاذب ولا شك في انه صفتها كما قالوا في الشرب من العين  
 انه صفتها دون مطلق الشرب فخرجت لاقوال الناقصة والانشائيات « وهي »  
 اي القضية على ما ذكر هنا ثمانية عشر قسما حاصلته من ضرب تسعة في  
 اثنين وذلك لانها اما حملية او شرطية واقسام الاولى اربعة مخصوصة وكلية  
 وجزئية ومهملة واقسام الثانية خمسة متصلة ومنفصلة والمتصلة اما لزومية او  
 اتفاقية والمنفصلة اما حقيقية او مانعة جمع فقط او مانعة خلو فقط وكل من  
 هذه التسعة اما موجبة او سالبة واعلم ان سالبة كل قضية اما ان تحكم بنفي  
 ما حكمت به موجبها فلتعقل الملكة اولا ليتعقل عدمها والى ذلك اشار بقوله  
 « اما حملية » وهي التي يكون طرفاها اي موضوعها ومحمولها مفردين كقولنا في  
 الموجبة زيد كاتب والسالبة زيد ليس بكاتب سميت حملية باعتبار محط  
 فائدتها المسمى محمولا كما سياتي « واما شرطية » وهي التي لا يكون طرفاها  
 اي مقدمها وتاليها مفردين « متصلة » وهي التي حكم فيها بالربط وعدم التنافي  
 بين طرفيها « كقولنا » في الموجبة « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود »  
 وفي السالبة ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود اي لا ربط  
 ولا اتصال بين طلوع الشمس ووجود الليل وسميت شرطية لاشتغالها على  
 اداة الشرط ومتصلة لاتصال طرفيها اي عدم العناد بينهما « واما شرطية  
 منفصلة » وهي الحاكمة بالعناد بين طرفيها « كقولنا » في الموجبة « العدد اما  
 ان يكون زوجا او فردا » والحق في تمثيلها اما ان يكون العدد النخ بتقديم  
 اداة الانفصال اذ مع التاخير تكون القضية حملية حاكمة بحمل المفهوم المردد  
 على العدد غاية الامر انها شبيهة بالمنفصلة لما فيها من التردد وليس الغرض  
 المناقشة في المثال بل تحقيق الفرق بين مشبهين وكقولنا في السالبة ليس  
 اما ان يكون هذا الانسان اسود او كاتب اي لا عناد بين سواده وكتابته بل  
 يمكن اجتماعهما سميت شرطية تجوزا باعتبار الربط المعنوي بين طرفيها  
 بسبب معاندة كل للاخر ومنفصلة لما فيها من اداة الانفصال وللقضية ثلاثة  
 اجزاء « فالجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا » لوضعه للحكم عليه

مطلب  
 تعريف  
 اجزاء  
 القضية



« والثاني محمولا » لحمله على الاول والثالث النسبة الرابطة بينهما « والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما » لتقدمه لفظا او حكما اذ المراد بالاول الطالب للصحة وان تاخر « و » الجزء « الثاني » منها يسمى « تاليا » لتلوه اي تبعيته له لانه المطلوب للصحة وان تقدم فالاولية والثانوية بحسب الرتبة اذ العبرة للعاني لا للصور « والقضية » بحسب ايقاع النسبة وانتزاعها « اما موجبة » ان حكم فيها بالاثبات كقولنا زيد كاتب « واما سالبة » ان حكم فيها بالانتزاع « كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحدة منهما » اي الموجبة والسالبة « اما مخصوصة كما ذكرنا » من المشالين سميت به لخصوص موضوعها وتسمى شخصية ايضا لتشخصه « واما كلية » وهي ما موضوعها كلي وسور بالسور الكلي وهو ما دل على الاحاطة والشمول لجميع الافراد سمي به تشبيها بسور البلد المحيط بكلمها كما هنا او بعضها كما في الجزئية الاتية وحينئذ فوصفها بـ « مسورة » كاشف لانها لا تكون الا كذلك وكذا القول في « واما جزئية مسورة » لانها ما موضوعها كلي وسور بالسور الجزئي الدال على الاحاطة بالبعض « كقولنا » في الموجبة « بعض الانسان كاتب » و « في السالبة » بعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا يكون « كل من الموجبة والسالبة » كذلك « اي لا مخصوصة ولا كلية ولا جزئية بان يكون موضوعها كلياً واهمل بيان كمية افرادها كلا وبعضا « و » لذا « تسمى مهملة كقولنا » في الموجبة « لانسان كاتب » و « في السالبة » لانسان ليس بكاتب » بناءً على جنسية لام انسان اذ لو كانت استغراقية كانت القضية معها كلية لان لام الاستغراق من اسوارها وعليه فهي صادقة ان اريد الكتابة بالقوة كاذبة ان اريد بالفعل ومن المبذول في الفن ان المهملة في قوة الجزئية ومعناه ان الحكم فيها لما كان على افراد موضوعها من غير بيان لكلها او بعضها احتمل الامرين وايا ما كان فالحكم على البعض محقق فيجمل عليه لا طرادة وهم ابدا انما يعتبرون المطرد لان مسائل الفن قوانين والبحث هاهنا عن التوجيه كما فعل البعض غير وجيه لانه مع الاستقصاء طائل وبدونه ليس تحته



طائل فاعرضنا عنه جريا على مقتضى حال المبتدي ولما فرغ من تقسيم الحملية  
 اخذ في الشرطية متصلة كانت او منفصلة فقال « والمتصلة » قسمان لانها  
 « اما لزومية » وهي الحاكمة لعلاقة يكون مقدمها علتة تاليها وذلك « كقولنا  
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما انتفاقية » وهي الحاكمة لا  
 لعلاقة بل لمحض الاتفاق « كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق » اذ  
 لا علاقة بين ناطقية لانسان وناهقية الحمار « والمنفصلة » الحاكمة بالتساوي  
 بين طرفيها ثلاثة اقسام لانها اما ان تحكم بتنافيها صدقا وكذبا معا اي لا  
 يمكن اجتماعهما على الصدق ولا الكذب « كقولنا العدد اما زوج او فرد » اذ  
 لا يجتمعان في العدد الواحد ولا يرتفعان عنه « وهي مانعة الجمع والخلو »  
 واما ان تحكم بتنافيها صدقا فقط مع جواز خلو الواقع عنهما « وهي مانعة  
 الجمع فقط » بين طرفيها دون منع الخلو عنهما « كقولنا هذا الشيء اما شجر  
 او حجر » اذ لا يجتمعان في شيء مع امكان ارتفاعهما عنه كان يكون انسانا  
 « واما » ان تحكم بتنافيها كذبا فقط اي لا يخلو الواقع عنهما مع امكان  
 اجتماعهما وهي « مانعة الخلو فقط » دون الجمع « كقولنا زيد اما ان يكون  
 في البحر » اي الشيء المتبحر « واما ان لا يغرق » اذ مضمون طرفيها وهو  
 كون زيد في البحر وكونه غير غارق ممكن الصدق وهو ظاهر غير ممكن الكذب  
 اذ لو كذب مضمون الطرف الاول وهو كون زيد في البحر ثبت نقيضه وهو  
 عدم كونه فيه اذ النقيضان لا يرتفعان والنقيض الحقيقي لكل شيء رفعه ولو  
 كذب مضمون الطرف الثاني ايضا وهو كونه غير غارق ثبت نقيضه لما قلنا  
 وهو عدم كونه غير غارق فلو خلا الواقع عن مضمون الطرفين ءال الامر الى  
 كونه غارقا في غير متبحر وهو غير معقول وما مر من كون المنفصلة ذات جزئين  
 هو الكثير « وقد تكون » كل واحدة من « المنفصلات » الثلاث بحسب الظاهر  
 « ذات اجزاء » كقولنا العدد اما زائد « كالاثنى عشر فان الحاصل من جمع نصفها  
 وربعها وثلاثها وسدسها زائد عليها » او ناقص « كالثمانية فان الحاصل من جمع  
 نصفها وربعها وثمانها ناقص عنها او مساو كالستة فان الحاصل من جمع نصفها



وثلاثها وسدسها مساو لها فهذه المفهومات لا يمكن اجتماعها في عدد ولا ارتفاعها  
 عنه وانما قلنا بحسب الظاهر لانها بحسب الواقع لا تكون إلا ذات جزئين  
 وما يتراءى من خلافه كما هنا راجع اليه وتحقيقه ان المفصلة تتحقق بانفصال  
 واحد والنسبة الواحدة لا تكون إلا بين متساوين فقولنا العدد النح يرجع الى  
 ان العدد اما زائد او غيره وهذه مفصلة وغيره اما ناقص او مساو وهي  
 اخرى فهما منفصلتان كل واحدة انما تركبت من جزئين وفي امثلة هذه  
 المنفصلات ما مر لانفصال عليه فتذكر ومن متعلقات القضايا « التناقض »  
 وجه الحاجة اليه ان دليل المطلوب قد لا يوصل اليه بذاته بل بواسطة  
 بطلان نقيضه وعليه برهان الحلف الراجع الى اثبات المطلوب بابطال النقيض  
 « هو اختلاف قضيتين » خرج اختلاف مفردين « بالايجاب والسلب » خرج  
 اختلاف بغيرهما كالكلية والجزئية « بحيث يقتضي » لاختلاف لذاته لا  
 لخارج عنه « ان تكون احدهما » اي القضيتين « صادقة والاخرى كاذبة »  
 خرج بقيد الحيثية المذكورة نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك فانهما لا  
 يقتسمان الصدق والكذب وبقيد لذاته لاختلاف بتلك الحيثية لا للذات  
 نحو زيد انسان زيد ليس بناطق لان اقتسامهما الصدق والكذب لخصوص  
 المادة التي تساوى فيها المحمولان فلا يصدق اثبات احدهما ونفي الآخر « ولا  
 يتحقق ذلك » التناقض « إلا بعد اتفاهما في » الوحدات الثمانية « الموضوع  
 اذ لو اختلفتا فيه ما تناقضتا نحو زيد قائم عمرو ليس بقائم « والمحمول »  
 اذ لو اختلفتا فيه ما تناقضتا نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر « والزمان »  
 اذ لو اختلفتا فيه ما تناقضتا نحو زيد قائم نهرا زيد ليس بقائم ليلا  
 « والمكان » اذ لو اختلفتا فيه ما تناقضتا نحو زيد قائم في الدار زيد ليس بقائم  
 في السوق « والاضافة » اذ لو اختلفتا فيها ما تناقضتا نحو زيد اب لعمرو  
 زيد ليس باب لبكر « و » مجموع « القوة والفعل » اذ لو اختلفتا فيهما بان  
 تكون النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل ما تناقضتا نحو الخمر في  
 الدن مسكر اي بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل « و » مجموع

مطلب  
 التناقض

مطلب  
 الوحدات  
 الثمانية



« الجزء والكل » اذ لو اختلفتا فيهما ما تناقضتا نحو الزنجي اسود اي جزوة الزنجي ليس باسود اي كله « والشرط » اذ لو اختلفتا فيه ما تناقضتا نحو الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم غير مفرق للبصر اي بشرط كونه اسود والحق اعتبار وحدة النسبة الحكمية التي هي مورد للايجاب والسلب حتى يكونان واردين على نسبة واحدة من كل وجه فهي تستلزم الجميع وإلا فلا حصر فيما ذكره لارتفاع التناقض باختلاف الالة والمميز والمفعول وفي رجعها للشرط نظر وحكم الشرطية حكم الحملية مع التعبير عن طرفيها بالمقدم والتالي كما علمت ثم فصل ما يناقض كلا من الموجبة والسالبة بقوله « والنقيض للموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية » اذ لا نقيض للايجاب إلا السلب ولا للكلية إلا الجزئية « كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان » « و » بما ذكرنا يعلم ان « نقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان والمحصورتان » اي القضيتان المسورتان بالسور الكلي والجزئي « لا يتحقق التناقض بينهما » بعد اتفاهما في وحدة النسبة الحكمية « إلا بعد اختلافهما في الكيفية » اي الكلية والجزئية فلا تناقض بين كليتين ولا جزئيتين « لان الكليتين قد تكذبان » في مادة الامكان « كقولنا كل انسان كاتب » بالفعل « ولا شيء من الانسان بكاتب » بالفعل ولا تناقض بين كاذبتين اذ لا بد فيه من اقتسام الصدق والكذب « والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب » بالفعل ولا تناقض بين صادقين ايضا ولو اختلفتا في الكم تناقضتا والمهملية في قوة الجزئية كما علمت ومن متعلقات القضايا « العكس » وجه الحاجة اليه ان دليل المطلوب قد لا ينتج بذاته بل ينتج عكسه فينعكس اليه فاذا سلم الخصم ما انتج الدليل يلزمه تسليم عكسه الذي هو المطلوب اذ عكس الشيء لازم له فمن سلم ملزومه سلمه ويطلق في الاصطلاح بازاء معنيين القضية الحاصلة بعد تبديل طرفي الاولى كما يقال عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية والمعنى المصدري ايضا وعليه قول

مطلب  
العكس



المصنف العكس اي المستوي المراد عند الاطلاق « هو ان يصير الموضوع محمولا  
والمحمول موضوعا » في الحملية وكالموضوع والمحمول فيها مقدم الشرطية وتاليها  
فالتعبير بالاول والثاني في التعريف اسد « مع بقاء » الكيف اي « السلب  
ولايجاب بحاله » بمعنى ان الاصل اذا كان موجبا فعكسه موجب وان  
سالبا فسالب « و » مع بقاء « التصديق » عدل عن الصدق كما قيل  
لان التصديق لا يقتضي الصدق ففيه ايماء الى ان المعتبر فرض صدق  
الاصل لا صدقه في الواقع بمعنى اذا فرض صدقه لزم صدق عكسه اذ  
العكس عبارة عن اخص قضية لازمة واما قوله « و » مع بقاء « الكذب  
بحاله » فتبع فيه الشيخ الرئيس في بعض كتبه وخلافه مذهب الجمهور  
وهي طريقة الشيخ في الشفا ومنشا اختلاف الرايين كون العكس لازما مساويا  
للعكوس او اعم منه والحق الثاني ودليل عموم صدقه مع كذب الاصل وهو  
كثير منه بعض الانسان حيوان في عكس كل حيوان انسان فالاول صادق  
لعدم اعتبار المفهوم عندهم والثاني كاذب ثم شرع في تفصيل عكوس المسورات  
الاربعة فقال « والموجبة الكلية لا تنعكس كلية » بل جزئية كما سياتي لانه  
المتردد دون الكلية لورود النقص عليه بان محمول اصله اعم من موضوعه « اذ  
يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق « عكسه كليا » كل حيوان انسان »  
والا ثبت لخاص لكل افراد الاعم وهو باطل « بل » انما « تنعكس جزئية »  
ومن ادلله برهان الافتراض وذلك بان تفرض ماصدق موضوع الاصل شيئا  
معينا وتحمل عليه الوصف العنواني للموضوع ايجابا فتخرج قضية مسلمة  
لاكتسابها من الاصل المسلم الصدق ثم تحمل عليه وصف المحمول ايجابا  
ايضا فتخرج قضية مسلمة اخرى لما ذكرنا فاذا اخذ بحاصلهما خرج مفهوم  
العكس وقد اشار الى الدعوى ودليلها بقوله « لانا اذا قلنا كل انسان حيوان »  
هذا هو الاصل المسلم الصدق المطلوب عكسه لزم ان « يصدق » عكسه وهو  
« قولنا بعض الحيوان انسان » وهذه هي الدعوى وبرهانها الافتراضي ما اشار  
اليه بقوله « فانا نجد موضوع الاصل شيئا معينا » وهو الحيوان الناطق



« موصوفا بالانسان والحيوان » اما الاول فماخوذ من وصف الموضوع واما الثاني فمن المحمول « ف » اذا اخذ بحاصلهما « يكون بعض الحيوان انسانا » وهو عكس المدعى « والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية » كنفسها لظهور الثاني بين طرفيها وهو نسبة بينهما فاذا كان احدهما المعين منافيا للآخر بحكم الاصل المسلم كان الآخر منافيا له ضرورة وهو معنى العكس « فاذا صدق قولنا « في الاصل « لا شيء من الانسان بحجر صدق » في عكسه « قولنا لا شيء من الحجر بانسان » وهو ظاهر « والسالبة الجزئية لا تنعكس » والحق حذف قوله « لزوما » اذ العكس اخص قضية لازمة فما لا يلزم ليس بعكس اصلا وإلا انتقض بمادة يكون موضوع الاصل فيها اسم من محموله « فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه « لا كليا ولا جزئيا لما فيه من سلب الاعم عن الاخص وقد جرى المصنف في بيان ما ادعى على نهج ما استقر من الاثبات بالبرهان عند الحاجة اليه والنقص بالمادة ولما فرغ من مقدمات القياس شرع فيه فقال « القياس » اصطلاحا « قول » اي مركب « مولف من اقوال » اي قولين وسن زاد الاكثر لادراج نحو النباش ءاخذ للمال خفية وكل ءاخذ له كذلك سارق وكل سارق تقطع يده المنتج النباش تقطع يده فهو ناظر للظاهر وإلا فهما قياسان عند المحققين نتيجة اولهما مطوية للعلم بها وهي صغرى الثاني فخرج عن ان يكون قياسا القول الواحد وان لزمه لذاته عكسه الذي هو قول ءاخر « متى سلمت » ولو لم تكن مسلمة في الواقع فالمدار على كونها ان سلمت « لزم عنها » القول الاخر الذي هو النتيجة فشم كل انسان جماد وكل جماد حمار فانهما متى سلمتا لزمهما كل انسان حمار اذ تسليم المقدمات ولو كانت كاذبة كما هنا ومنع النتيجة غير معقول وخرج بقيد اللزوم للاستقراء والتمثيل فانهما مع التسليم لا يلزمهما شيء اما للاستقراء فالمراد به اصطلاحا مقدمات مبثوثة غير جارية على قانون النظر كما يقال لانسان يحرك فكه لاسفل والفرس كذلك وهكذا بعدد ما استقرى من الحيوان فصبرة هذه المقدمات هي مسماه ولو سلمت

مطلب  
القياس



لا يلزمها ما هو اعم منها واشمل وهي النتيجة المطلوبة منها اعني كل حيوان يحرك فكمه الاسفل لان هذا الاستقراء غير تام فيجوز ان يكون هناك ما لم يستقرا ويكون حكمه مخالفا لما استقري بان يكون يحرك فكمه الاعلى واما الثاني فهو صبرة مقدمات ايضا نحو الخمر من المسكرات وكذا النبيذ ليتشج حرمة بعله الاسكار وهو مراد بعض العجم في تعريفه بقياس جزئي على آخر لا شراكمها في علمه الحكم وخرج بقيد « لذاتها » اي لا لمقدمات اجنبية ما اعتمد على اجنبية حتى دار معها صدقا وكذبا كما في قياس المساواة وهو في الاصطلاح ما تركب من قولين متعلق محمول اولهما موضوع الثاني فهذا يعتمد مقدمات اجنبية يصدق ويكذب بصدقها وكذبها مثال صادق لصدقها لانسان مساو للبشر والبشر مساو للناطق فالانسان مساو له فصدق تابع لصدق مساوي المساوي مساو ومثال كذبه لكذبها لاثنان نصف الاربعة والاربعة نصف الثمانية لكذب نصف النصف نصف وبهذا تعرف ان قياس المساواة غير مقصور على مادتها بل هو ما ذكرنا وانما سمي به لشهرة التمثيل له في المادة المذكورة ومعنى « اخرى النتيجة الدال عليها » قول « آخر » مغايرتها للقدمتين بحيث لا تكون عين احدهما ولا ضمير في كونها جزءا منهما كما ستعرفه وانما اعتبرت الاخرية تحاشيا من المصادرة عن المطلوب « وهو » اي القياس « اما اقتراني » وهو ما لم تذكر فيه نتيجة ولا نقيضها بمادتها وهيئتها « كقولنا كل جسم مولف وكل مولف حادث فكل جسم حادث » سمي به لاقتران حدوده الثلاثة وستعرفها « واما استثناءي » وهو بخلافه بحيث تذكر فيه نتيجة او نقيضها بان يكون طرفها او طرف نقيضها مذكورا فيه بالمادة والهيئة « كقولنا » في المذكورة فيه نقيض النتيجة « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود » ينتج « فالشمس ليست بطالعة » والمذكور في القياس نقيضها ومثال المذكور فيه عينها كقولنا بدل ما ذكر لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود وهو المذكور في القياس والحاجة ماسة للوقوف على مصطلحهم في مسمى الحدود

مطلب  
قياس  
المساواة

مطلب  
مسمى  
الحدود



الثلاثة الاصغر والاكبر والاولى وفي الصغرى والكبرى والشكل ايضا « و »  
 حينئذ نقول « المكرر بين مقدمتي القياس » كالتغير في قولنا العالم متغير وكل  
 متغير حادث « يسمى حدا اوسط » لتوسطه اي جعله واسطة بين طرفي  
 المطلوب لا لتوسطه بينهما ذكرنا لعدم اطراة في غير الاول من الاشكال كما  
 ستعرفه والتسمية عامة « وموضوع المطلوب » اي النتيجة في الحملية ومقدمها  
 في الشرطية « يسمى حدا اصغر » لانه اخص في الاغلب فهو اقل افراد  
 « ومحموله » في الحملية وتاليه في الشرطية « يسمى حدا اكبر لصد ما ذكر  
 « والمقدمة » من القياس « التي فيها الاصغر » وقد علمته « تسمى » لاشتغالها  
 عليه « الصغرى » والمقدمة « التي فيها الاكبر » المعهود « تسمى الكبرى »  
 لما مر « وهيئة التالف » الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى « تسمى  
 شكلا » وهو ظاهر وبقي عليه المسمى قرينة وضربا وهو اقتران الصغرى بالكبرى  
 في الكيف والكم « والاشكال اربعة » وانقسامها اليها باعتبار حدها الاوسط  
 « لان حدها الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى » نحو كل  
 انسان حيوان وكل حيوان جسم المنتج كل انسان جسم « فهو الشكل الاول »  
 من وجوه اوليته انتاجه المطالب لاربعة اعني الايجاب والسلب كليا وجزئيا  
 دون غيره اذ الثاني لا ينتج الا السلب كليا وجزئيا والثالث لا ينتج الا جزئية  
 موجبة او سالبة والرابع ينتج ما عدى الايجاب الكلي « وان كان » الاوسط  
 « محمولا فيهما » نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان المنتج لا  
 شيء من الانسان بحجر « فهو الشكل الثاني » وجه ذلك قربته من الاول  
 لمشاركته له في اشرف مقدمتيه اعني الصغرى لاشتغالها على موضوع المطلوب  
 لاشرف من محموله لانه انما يطلب لاجله « وان كان موضوعا فيهما »  
 نحو كل فرس حيوان وكل فرس صهال المنتج بعض الحيوان صهال « فهو  
 الشكل الثالث » وجهه ان له قربا من الاول لمشاركته له في اخس مقدمتيه  
 اعني كبراه « وان كان » عكس الاول « موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى »  
 نحو كل فرس حيوان وكل صهال فرس المنتج بعض الحيوان صهال « فهو الشكل



الرابع « الذي لا قرب له من الاول اصلا فتمحضت هذه المنزلة له ولوضوح  
انتاج الاول رد غيره اليه طلبا للوضوح بضرب تصرف جار على قانون النظر  
يلزم الخصم تسليمه لا بتناؤه على مسلم كالعكس اللازم « ف » الشكل « الثاني »  
منها « يرتد » اي يرجع « الى » هيئة الشكل « الاول بعكس الكبرى »  
التي هي محل مخالفتها الاول « و » الشكل « الثالث يرتد اليه بعكس  
الصغرى » لما ذكر « والرابع يرتد اليه » باحد امرين اما « بعكس الترتيب »  
اي جعل الكبرى مكان الصغرى والعكس ثم عكس النتيجة ليخرج عين المطلوب  
كما يظهر بالتمثيل « او بعكس المقدمتين » الصغرى والكبرى « جميعا » بلا  
عكس ترتيب « و » كان على المصنف ان يقدم على حديث الرد المذكور ان  
« البين لانتاج انما هو الشكل الاول » ليظهر وجهه كما مرث منا اليه اشارة  
والوجه فيه جريه على الترتيب الطبيعي وهو الانتقال من موضوع المطلوب  
الى لاوسط ثم منه الى محمول المطلوب حتى يلزم الانتقال من موضوع المطلوب  
الى محموله وهو لانتاج « و » الرد على الوجه المذكور لا يفتقر اليه  
الكل فان « الذي له عقل سليم » من الكدر « وطبع مستقيم » على جادة  
الصواب « لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول » في انتاجه لما ان وجه  
انتاجه بين وهو ان تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات بيانه ان نحو كل  
انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان المنتج لا شيء من الانسان بحجر  
تنافي فيه لازما لانسان والحجر فان لازم الاول ثبوت الحيوانية ولازم الثاني  
نفيا فيلزم تنافي الملزومين في انفسهما اعني لانسان والحجر وهو معنى النتيجة  
ولعلم انما زاد « وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه » ليشير الى ما  
ذكرناه من سر عدم الاحتياج لان تنافي اللوازم انما نشأ من اختلاف مقدمتيه  
« بالايجاب والسلب » كما هو ظاهر ولو جعلت واو وانما ينتج للحال  
لاتضح الحال وان دفع ما يقال كان عليه استيفاء شروط انتاج الكل او ترك الكل  
« و » ان تعلق فرضه بالتصدي لواحد تمرينا فليكن « الشكل الاول » اذ  
هو الذي جعل معيار العلوم « اي ميزانها لارتداد البقية اليه كما مر خصوصا



وقد قال « فنورده وحده » دون غيره من الاشكال فهو المجدير بالتصدي لشروط  
انتاجه « ليجعل دستورا » قانونا « وينتج منه » الايجاب الكلي والجزئي  
والسلب كذلك المعبر عنها « بالمطالب الاربعة » بخلاف بقية الاشكال كما  
علمت نعم كان عليه حيث تعرض لشروط انتاجه ان يستوفيه بزيادة كلية  
الكبرى كما قالوا باسرها وكأنه انما تركه مع شرطيته في الواقع لانه لا يهمله تركه  
فيما ساق الكلام له من وضوح انتاجه وعدم الحاجة الى رده لكفايته ما ذكر  
فيه وليس المقام مقام بيان شروط انتاجه حتى ياتي فيه بالعبارة الجامعة المانعة  
وبه يترشح ما ابديناه من غرض المؤلف هذا ما عندي في تحرير هذا الموضوع  
فاليك النظر فيه فظني ان به يندفع التخير في فهمه « وضروبه » اي  
الشكل الاول العقلية كغيره من بقية الاشكال ستة عشر حاصلة من ضرب  
الصغريات الاربع في الكبريات الاربع إلا ان منها المنتج والعقيم بسبب  
شروط الانتاج وجودا وعدما ولما اشترطوا لانتاج الاول ايجاب صغراه وكليه  
كبراه فضروبه « المنتجة اربعة » وللقوم في بيان المنتج من العقيم طريقتا  
الاستقاط والتحصيل والفرق بينهما ان المنظور اليه اولا في الاولى ما سقط  
انتاجه لعدم شرطه فيعلم ان ما عداه منتج وفي الثانية العكس بيانه هنا  
اما على الاولى فنقول شرط ايجاب الصغرى اسقط ثمانية حاصلة من ضرب  
السالبين الصغريين كلية وجزئية في الكبريات الاربع الكلية والجزئية  
موجبة وسالبة وشرط كلية الكبرى اسقط اربعة اخرى حاصلة من الجزئيتين  
الكبريين موجبة وسالبة في الصغريين الموجبتين كلية وجزئية واما على  
الثانية فشرط ايجاب الصغرى وكلية الكبرى حصل ضرب الموجبتين الصغريين  
كلية وجزئية في الكبريين الكليتين موجبة وسالبة فمثال الطريقتين واحد  
هو ان المنتج منه اربعة الضرب « الاول » منها ما تركب من موجبتين  
كليتين ونتيجته حينئذ موجبة كلية اذ لا خسة هاهنا حتى تتبعها النتيجة  
« نحو كل جسم مولف وكل مولف حادث فكل جسم حادث » الضرب  
« الثاني » ما تركب من كليتين والكبرى فقط سالبة والنتيجة سالبة كلية



لما ذكرنا « نحو كل جسم مولف ولا شيء من المولف بتقديم فلا شيء من الجسم  
بقديم » الضرب « الثالث » ما تركيب من موجبتين والصغرى فقط جزئية  
والنتيجة موجبة جزئية « نحو بعض الجسم مولف وكل مولف حادث فبعض  
الجسم حادث » الضرب « الرابع » ما تركيب من صغرى موجبة جزئية  
وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية « نحو بعض الجسم مولف ولا شيء من  
المولف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم » وانما رتب هذا الترتيب باعتبار  
نتائجها اذ الاول ينتج اشرف المحصورات اعني الموجبة الكلية المشتملة على  
شرطي الكيف والكم والثاني ينتج السالبة الكلية وهي اشرف من الموجبة  
الجزئية التي هي نتيجة الثالث اذ الكلي وان سلبا خير من الجزئي وان ايجابا  
لانه انفع في العلوم واضبط وليس في نتيجة الرابع شيء من الشرفين فنزل  
منازته « والقياس لاقتراني » ينقسم الى ستة اقسام لانه يتركب « اما من  
الحملتين كما مر » في قولنا كل جسم مولف الخ « واما من » الشرطيتين  
« المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار  
موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما  
من « الشرطيتين » المنفصلتين كقولنا « على التسامح المشهور » كل عدد اما  
زوج « وهو المنقسم بمتساويين » او فرد « وهو ما ليس كذلك » وكل زوج  
اما زوج الزوج او زوج الفرد « وهو ما تركيب من ضرب زوج في فرد » ينتج  
بعد حذف المكرر « كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد او من  
حمالية و « شرطية » متصلة « سواء كانت صغرى او كبرى » كقولنا كلما كان  
هذا انسانا فهو حيوان « هذه متصلة حاكمة باللازمة بين كون المشار اليه  
انسانا وكونه حيوانا » و « الحمالية هي » كل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا  
انسانا فهو جسم واما من حمالية ومنفصلة « سواء كانت المنفصلة صغرى او  
كبرى » كقولنا كل عدد اما زوج او فرد « هذه منفصلة حاكمة بالعناد بين  
الزوجية والفردية » وكل زوج فهو منقسم بمتساويين « هذه حمالية » ينتج  
كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين او من « شرطية » متصلة و « شرطية



« منفصلة » سواء كانت المتصلة صغيرة أو كبرى « كقولنا كلما كان هذا  
انسانا فهو حيوان » هذه متصلة حاكمة بالربط بين انسانية هذا وحيوانيته  
« وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود » مفروضة منفصلة حاكمة بالعناد بين  
الايض والاسود « ينتج » متصلة قائلة « كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض  
او اسود واما القياس الاستثنائي » فيتتركب من مقدمتين احدهما حالية  
والاخرى ذات وضع لاحد جزئيهما اي انباته او رفعه اي نفيه ليلزم في  
الانتاج وضع الاخر او رفعه وينعقد فيه بحسب القسمة العقلية ستة عشر  
ضربا لان الشرطية فيه اما متصلة او منفصلة حقيقة او مانعة جمع او خلو  
تضرب هذه الاربع في اربعة هي استثناء نقيض المقدم او عين التالي في  
المتصلة واستثناء نقيض كل في مانعة الجمع وعين كل في مانعة الخلو وقد  
اشار الى طرف بقوله « فالتضية الموضوعة فيه ان كانت » شرطية « متصلة  
فاستثناء عين المقدم » منها « ينتج عين التالي » اذ مقدمها مازوم لتاليها  
وثبوت المازوم يقتضي ثبوت اللازم وإلا بطل لزومه « كقولنا ان كان هذا  
انسانا فهو حيوان لكنه انسان » ينتج « فهو حيوان واستثناء نقيض التالي  
ينتج نقيض المقدم » وإلا وجد المزمع بدون اللازم « كقولنا ان كان هذا  
انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان » ينتج « فلا يكون انسانا وان كانت »  
الشرطية الموضوعة فيه « منفصلة » حقيقة اخذا من قوله « فاستثناء احد  
الجزئين » منها مقدما كان او تاليا « ينتج نقيض الثاني » اي الاخر لما فيها  
من منع الجمع \* واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الثاني \* اي الاخر لما فيها  
من منع الخلو فان هذه النتائج الاربعة انما تكون مع الحقيقية دون مانعة الجمع  
او الخلو فقط بل مع كل نتيجتان اما مانعة الجمع فوضع احد طرفيهما ينتج رفع  
الاخر ورفعه لا ينتج شيئا لجواز الخلو عن طرفيهما واما مانعة الخلو فبالعكس  
ولما فرغ من بيان صور الاقيسة شرع في موادها اذ بحث الجدلي عنها من  
الجهتين فقال « البرهان قياس » جنس في حده « مولف من مقدمات »  
كاشف مبين للواقع اذ القياس لا يكون إلا كذلك « يقينيات » عدل عن



« منفصلة » سواء كانت المتصلة صغيرة أو كبرى « كقولنا كلما كان هذا  
انسانا فهو حيوان » هذه متصلة حاكمة بالربط بين انسانية هذا وحيوانيته  
« وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود » مفروضة منفصلة حاكمة بالعناد بين  
الايض والاسود « ينتج » متصلة قائلة « كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض  
او اسود واما القياس الاستثنائي » فيتركب من مقدمتين احدهما حالية  
والاخرى ذات وضع لاحد جزئيهما اي اثباته او رفعه اي نفيه ليازم في  
النتاج وضع الاخر او رفعه وينعقد فيه بحسب القسمة العقلية ستة عشر  
ضربا لان الشرطية فيه اما متصلة او منفصلة حقيقة او مانعة جمع او خلو  
تضرب هذه الاربع في اربعة هي استثناء نقيض المقدم او عين التالي في  
المتصلة واستثناء نقيض كل في مانعة الجمع وعين كل في مانعة الخلو وقد  
اشار الى طرف بقوله « فالتضيعة الموضوعة فيه ان كانت » شرطية « متصلة  
فاستثناء عين المقدم » منها « ينتج عين التالي » اذ مقدمها مازوم لتاليها  
وثبوت المازوم يقتضي ثبوت اللازم وإلا بطل لزومه « كقولنا ان كان هذا  
انسانا فهو حيوان لكنه انسان » ينتج « فهو حيوان واستثناء نقيض التالي  
ينتج نقيض المقدم » وإلا وجد الملزوم بدون اللازم « كقولنا ان كان هذا  
انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان » ينتج « فلا يكون انسانا وان كانت »  
الشرطية الموضوعة فيه « منفصلة » حقيقة اخذا من قوله « فاستثناء احد  
الجزئين » منها مقدما كان او تاليا « ينتج نقيض الثاني » اي الاخر لما فيها  
من منع الجمع \* واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الثاني \* اي الاخر لما فيها  
من منع الخلو فان هذه النتائج الاربعة انما تكون مع الحقيقة دون مانعة الجمع  
او الخلو فقط بل مع كل نتيجتان اما مانعة الجمع فوضع احد طرفيها ينتج رفع  
الاخر ورفعه لا ينتج شيئا لجواز الخلو عن طرفيها واما مانعة الخلو فبالعكس  
ولما فرغ من بيان صور الاقيسة شرع في موادها اذ بحث الجدلي عنها من  
الجهتين فقال « البرهان قياس » جنس في حدة « مولف من مقدمات »  
كاشف مبين للواقع اذ القياس لا يكون إلا كذلك « يقينيات » عدل عن

مطلب  
البرهان



ضروريات كما قيل ايماء الى ان البرهان قد تكون مقدماته ضرورية ابتداء  
كقولنا الاربعة منقسمة بمتساويين وكل منقسم بهما زوج وقد تكون نظرية لكن  
لا بد ان تنتهي الى ضرورة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث والمراد بكون  
مقدماته يقينية ان يكون جميعها كذلك لانه انما يتركب « لانتاج يقينيات »  
ولا يحصل ذلك الا بها بخلاف بقية الصناعات الخمس لان ما اعتبر فيها  
مما سياتي المراد جنسه سواء كان كل مقدماته كذلك ام لا كما صرح به في  
المعتبرات وبالشبهة له تضمنحل شكوك في مطابقة بعض منهلها وقد اشتمل  
التعريف على العال الاربع فالواف اشار الى الصورة بالمطابقة والى الفاعل  
بالالتزام وهي القوة العاقلة والمقدمات مادته وانتاج اليقين غايته وعرف  
اليقين بانه اعتقاد ان الشيء كذا مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا ومع مطابقة  
الواقع وامتناع تغييره فخرج عن جنسه الشك والوهم وبقوله مع اعتقاد انه  
لا يكون الا كذا الظن وبقوله مع مطابقة الواقع الجهل المركب وبقوله امتناع  
تغييره التلديد « واليقينيات اقسام » ستة « اوليات » وهو ما يحكم فيها العقل  
بمجرد تصور الطرفين زاد بعضهم ولا يتوقف على واسطة ايناء الى ان التجريد  
انما هو عن الواسطة لا عن النسبة الحكمية فانه غير صحيح « كقولنا الواحد  
نصف لاثنين والكل اعظم من الجزء ومشاهدات » وهي ما لا يحكم فيها العقل  
بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة بالحس فان كان الحس ظاهرا سميت  
حسيات « كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة » وان كان باطنا فوجدانيات  
كقولنا ان لنا جوعا وعطشا كذا لبعض الناظرين وهو صريح في جعل المشاهدات  
شاملة للحسيات والوجدانيات تبعا للشمسية وجعل بعضهم الحسيات قسما  
مستقلا وخص المشاهدات بما سمي وجدانيات وعليه ابن الحاجب وارتقى  
اليه صاحب السلم « ومجربات » وهي ما يحتاج في الجزم بها الى تكرار  
المشاهدات مرة بعد اخرى وبه ظهر وجه تاخير هذا عما قبله « كقولنا  
السقمونيا » نبت يخرج من تجاويفه رطوبات تجفف وتدعى باسم نباتها  
« تسهل الصفرا وحديسات » بفتحة الدال وهي ما يحكم فيها العقل بحدس



مفيد للعلم « كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس » لاختلاف تشكلاته  
النورية بحسب قربيه من الشمس وبعده عنها والحدس سرعة انتقال الذهن  
من المبادي الى المطالب قاله بعض الناطرين جريا على المشهور في تعريفه  
والا فقد فسر بعض المحققين بظهور المبادي والمطالب في الذهن دفعة فلا  
حركة فيه اصلا بخلاف الفكر الذي هو حركة النفس في المعقولات وعلى  
هذا فلا يصح وصفه بالسرعة الموزنة بالحركة « ومتواترات » وهي ما يحكم  
فيها العقل بواسطة السماع من جمع يومن تواطيهم على الكذب « كقولنا »  
سيدنا « محمد عليه الصلاة والسلام ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يديه  
وقضايا قياساتها معها » وهي ما يحكم فيها العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن  
عند تصور الطرفين وبه ظهر وجه المعية « كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط  
حاضر في الذهن » الوسط ما يقرن بقولنا لانه « وهو » ها « لا يتقسم  
بمتساويين » فانك تقول على وفق ما في الذهن الاربعة زوج لانها منقسمة  
بمتساويين اي وكل منقسم بهما زوج فهذا الوسط لا يغيب عن الذهن عند  
قولنا الاربعة زوج ثم اخذ في غير اليقينية من الاقسام الخمسة المعهودة في  
الفن فقال « والجدل » قياس « مولف من مقدمات مشهورة » لسبب  
كاشماليها على مصاحبة عامة نحو العدل حسن والظلم قبيح والمراد بكون  
مقدمات الجدل مشهورة انها تؤخذ من حيث كونها مشهورة وكذا القول فيما  
بعده وان كانت في الواقع يقينية بل اولية فمادة الجدل اعم من مادة البرهان  
والحق انه اعم منه باعتبار الصورة ايضا لان المعتبر فيه الانتاج بحسب الشهرة  
سواء كان على هيئة قياس او كان استقراء او تمثيلا وقد علمت تحقيقهما وقد  
تبلغ الشهرة الى حيز الشبه بالاوليات ويفرق بينهما بان العقل الذي لا  
يظر الى غير تصور الطرفين يحكم بالاوليات بلا توقف دون المشهورات ولذا  
قد يتطرق التغير اليها كاستحسان الكذب المشتمل على مصاحبة بخلاف  
لاوليات فان الكل لا يصغر بالقياس الى الجزء اصلا والغرض من هذا النوع  
اقناع القاصر عن درك البراهين « والخطابة » بفتح الحاء « قياس مولف من

مطلب  
الجدل

مطلب  
الخطابة



مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه « مثلا من عالم او ولي وقد تؤخذ بلا  
نسبة الى احد كالحكم المجهولة القائل والامثال السائرة « او » من « مقبولة »  
معتقد حقيقة اعتقادا راجحا ومثالها المشهور فلان يطوف بالليل وكل طائف  
به سارق وتنبه لما هو من اعتبار قيد الحيشة ليندفع ان لاولي من مقدمتي  
هذا يقينية مشاهدة والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم كما يفعل الوعاظ  
« والشعر قياس مولف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض » والمشهور  
في التمثيل للاول الخمر يا فؤوتة سيالة فان اريد انها مثلها على طريق التشبيه  
البليغ فهي من التخييلات الصادقة وان اريد ظاهر الحمل من انها هي  
فهي من التخييلات الكاذبة وعلى التقديرين فالنفس اذا سمعت ذلك انبسطت  
وارتاحت وفي التمثيل للثاني العسل قي حيوان وهو من التخييلات الصادقة  
بناء على راي البعض ان الخل تقتات الازهار العطرة فتستحيل في بطونها  
عسلا ثم تقيمه ادخارا للشاء واما على راي سن يقول انها تلتقط بافواهها  
رطوبات حلوة عطرة مبعوثه في سطوح لاوراق ولازهار الهمها الله دركها وتدعها  
في بيوتها ادخارا فاذا تراكمت كان العسل وعليه فسرت البطون بالافواه في  
قوله تعالى - يخرج من بطونها شراب مختلف الوانه - فيجتمل انها من  
التخييلات الصادقة ان اريد التشبيه او الكاذبة ان اريد ظاهر الحمل وعلى  
التقديرين فالنفس اذا سمعته نفرت وانفعلت والغرض منه انفعال النفس  
بالترغيب وضده « والمغالطة قياس مولف من مقدمات شبيهة بالحق او  
بالمشهور » ولم يزد وليست به كما قيل استغناء عنه بمفاد التشبيه « او من  
مقدمات وهمية كاذبة » وهي لا تقيد غير الشك والشبهة « والعمدة » من  
هذه لاقيسة « هو البرهان » المركب من اليقينيات وغايته انتاج اليقين وعند  
انتاج اليقين وقفت الاقلام وبالا انتهاء اليه حسن الختام فالحمد لذي العزة  
والجلالة وتحياته على سن ختم به الرسالة حرره الفقير محمد بيرم الثالث  
في ثامن عشر ذي الحجة الحرام خاتمة عام ثمانية وخمسين ومائتين والالف \*

مطلب  
الشعر

مطلب  
المغالطة





مختارة \* تنقصر عن وصف محاسنها العبارة \* وتوفي  
 في شهر ربيع الانور بمولد النبي المظفر \* صلى الله  
 عليه وعلى آله واصحابه اولي الفضل المقرر \*  
 سنة تسع وخمسين ومائتين والـ الف و رثنـ  
 الشعراء والبلغاء بما يقصر عنه الوصف  
 قدس الله روحه ونور ضريحه \*  
 وحيث كان هذا الشرح بهاته  
 المرتبة \* حاويا لهاتيك المنقبة \*  
 توجهت الهمة الى طبعه في  
 المطبعة التونسية \* واعمل في  
 تصحيحه غاية الجهد حتى  
 جاء على ما في الامنية \*  
 وحين بلغ بالطبع الى  
 ختامه \* قال  
 فيه مسورخ  
 اتمامه \*



تأليف بـيرام بفصله صـدع \* معتمد الفن حوى ما قد جمع  
 رايته مستكمل الطبع بـدى \* فقلت في تاريخه شرح طبع